الرياض
لسبت ٢٠ شعبان ١٤٢٦هـ - ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥م - العدد ١٣٦٠٦

وطن التاريخ والحضارة

المهندس: عبدالله بن محمد نور رحيمي *

بدأت المملكة العربية السعودية بعد توحيدها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - أولى خطوات التحول الحضاري الكبير والانطلاقة الرائدة في جميع المجالات ، فقد استطاع المؤسس لهذا الكيان الكبير بحنكته وقوة إرادته أن يقهر المستحيل ، ويذلل الصعاب ، وأن يصنع من هذه الرقعة المترامية الأطراف كياناً واحداً متآلفا ومتجانساً ، لتبدأ مرحلة جديدة من الاستقرار والرخاء ، والتطور والبناء ، هي ثمار مرحلة سابقة زاهرة بالتضحية والعطاء والبطولة والفداء.

لقد بدأ الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - مسيرة التأسيس والبناء معتمداً على الله أولاً، ثم على عزيمة وإرادة الإنسان السعودي ، فكان العنصر الرئيس في معادلة البناء في ظروف صعبة متواضعة الإمكانيات قليلة الموارد المادية والبشرية وكان التلاحم النابع عن الإخلاص والإحساس الصادق والانتماء لإنسان هذا الوطن عاملا رئيسا في صنع تاريخ وحضارة الوطن.

وهاهو الصرح الذي وضع الملك عبدالعزيز لبناته الأولى يعلو وينمو، بعد أن واصل أبناؤه البررة ما بدأه القائد الرائد لتنهض هذه البلاد بدورها الحضاري ومسؤولياتها التاريخية على المستوى الإقليمي والدولي ، حاملة راية التوحيد ومبادىء وقيم الإسلام العظيمة ، ولتمارس دورها الإيجابي الفاعل على كافة المستويات.

لقد تولت الدولة خلال العهود الزاهرة المتتالية، وبعناية فائقة تجسيد معاني الوحدة والمواطنة الصالحة بين فئات الشعب السعودي، فكانت أكثر قربا لاحتياجاتهم وتطلعاتهم وآمالهم، وبرز من بين مجالات البذل والعطاء المديد باذن الله تعالى، القطاع الاقتصادي، من خلال التركيز الحكومي على تحويل الخيرات الوفيرة التي تنعم بها أرضنا الطيبة إلى مكاسب عميمة يستفيد منها أبناء الوطن من أقصاه إلى أقصاه، فمن ارض بوار وعسر شديد إلى ازدهار وتحضر ونماء متصل. وتظل الأرقام والمشاهدات الملموسة على الأرض أكثر ما يدل على النقلات الكبرى التي جعلت من اقتصادنا السعودي حاضرا ومؤثرا على المستويين الاقليمي والدولي.

ولم يكن لهذا التطور الفاعل والمتنامي أن يتمدد ويتوسع لولا جهود الدعم والمؤازرة التي كانت وما زالت تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لمختلف القطاعات، وتصميمها على إتاحة المجال الكافي للقطاع الخاص بالمساهمة وبشكل كبير في صنع

الاقتصاد الوطني من خلال تهيئة البنية الاستثمارية المناسبة له سواء كانت في شكل الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية أو تحسين وتطوير الكثير من الأنظمة واللوائح، فكل ذلك من شأنه أن يؤكد التوجه الحكومي لإرساء منهج السوق الحر كخيار اقتصادي ناجح التزمته الدولة في برامجها الإصلاحية.

ومن بين القطاعات التي شملتها تلك الرعاية الكريمة قطاع الطيران المدني، ذلك القطاع الحيوي الذي يلقي بتأثيره المباشر على منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للوطن، خصوصا بعد صدور نظام الطيران المدني الجديد الذي جاء مواكبا لتوجه الدولة الرامي إلى دعم القطاعات المنتجة وتوفير الآليات النظامية التي تمكنها من أداء المسؤوليات المناطة بها وتطوير أساليب عملها، والذي سيثمر حال تطبيقه في خلق وجذب استثمارات هامة إلى قطاع النقل الجوي، كما سيحقق الخدمات المطلوبة منه بنهج واضح وعالي الأداء لتحديد المسؤولية للمستفيدين والمهتمين بصناعة الطيران المدني والنقل الجوي.

إن اليوم الوطني ليس مناسبة عابرة، بل ذكرى زاخرة بكل المعاني والدلالات التي تجسد معنى الوطن والمواطنة الصادقة، ويسعدني في هذه المناسبة التاريخية المجيدة، أن أشير إلى الدعم اللامحدود الذي حظيت به الهيئة العامة للطيران المدني من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران والمفتش العام يحفظه الله.

فبفضل هذا الدعم استطاعت الهيئة أن تطور خدماتها لتواكب النهضة التي يحققها الوطن على كافة الأصعدة الحضارية والتنموية.

أسأل الله تعالى أن يعيد علينا هذه الذكرى الغالية في كل عام والوطن يزهو بالخير والنماء، والأمن والأمان.

* رئيس هيئة الطيران المدني